وزير دفاع ألمانيا يدعو لتعزيز الإنفاق العسكري وإعادة التجنيد الإلزامي

تبونبيستوريوس أوضح أن ألمانيا تحتاج إلى إنعاش اقتصادها الراكد من خلال الاستثمار في الجيش

«وكالات» : حذر وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس من أن بلاده بحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وجذرية لتعزيز قدراتها الدفاعية، بما في ذلك العودة إلى نظام التجنيد الإلزامي وزيادة الإنفاق العسكري زيارة كبيرة.

وجاءت تصريحات الوزير خلال مقابلة مع صحيفة «تايمز»، حيث أكد أن ألمانيا يجب أن تكون مستعدة لمواجهة هجوم روسي محتمل على حلف شمال الأطلسي (ناتو) في غضون السنوات الأربع إلى السبع القادمة.

وأوضح بيستوريوس أن ألمانيا تحتاج إلى «قفزة عملاقة إلى الأمام» لإنعاش اقتصادها الراكد من خلال الاستثمار في الجيش، مشيرا إلى أن هذا الاستثمار ليس فقط لأجل الأمن الحالي، بل أيضا لضمان مستقبل الأجيال القادمة.

وقال «الأمن هو أساس كل شيء آخر، ازدهارنا، مجتمعنا، وطريقتنا الأوروبية في الحياة».

ووفقا لتقديرات وزارة الدفاع الألمانية، فإن حلف الناتو قد يطلب من ألمانيا تعبئة ما يقرب من نصف مليون جندي في حالة حدوث هجوم روسي.

وأكد بيستوريوس أن هذا الوضع يتطلب نقاشا صادقا حول ضرورة تحمل الديون لتمويل هذه الاستعدادات العسكرية.

وأضاف «نحن بحاجة إلى أن نكون صادقين مع أنفسنا. هذه استثمارات ضرورية لأمننا ومستقبل أطفالنا».

وتأتي هذه التصريحات في وقت تواجه فيه أوروبا تحديات أمنية غير مسبوقة في ظل التهديدات الروسية المتصاعدة.

وحذر بيستوريوس من أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «يحتقر المجتمعات الغربية ويريد تغيير النظام الدولي»، معتبرا أن روسيا في حالة حرب مع الغرب.

وأكد أن التهديد الروسي سوف يظل قائما حتى مع احتمال تحقيق السلام في أوكرانيا.

وأشار بيستوريوس إلى أن ألمانيا تنفق حاليا ما يزيد قليلا عن 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع، وتعد هذه النسبة غير كافية في ظل التحديات الحالية.

وأوضح أن هذه النسبة تشمل صندوق إعادة التسلح البالغ قيمته 100 مليار يورو، الذي سينفد في غضون عامين أو ثلاثة. وبعد ذلك، ستعود ميزانية الدفاع الأساسية إلى حوالي 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يصفه بيستوريوس بأنه «غير كاف على الإطلاق».

ودعا الوزير الألماني إلى رفع الإنفاق العسكري إلى 3 في المئة على الأقل، ويفضل أن يصل إلى 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني توفير 70 مليار يورو إضافية سنويا.

ولفت إلى أن هذا الإنفاق يجب أن يركز بشكل خاص على تعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية، مشيرا إلى أن البحرية الألمانية لديها أقل من 60 سفينة، وهو «أصغر أسطول منذ خمسينيات القرن الماضي».

كذلك، دعا بيستوريوس إلى إعادة إحياء نظام التجنيد الإلزامي الذي تم تعليقه في عام 2011. وأوضح أن التوسع في عدد الجنود لن يكون ممكنا إلا من خلال إعادة تطبيق هذا النظام بشكل تدريجي.

واقترح وزير الدفاع خطة لعودة محدودة للخدمة الوطنية من مثل النموذج السويدي، حيث يتم تدريب الشباب الأكثر لياقة لمدة 6 أشهر، مع خيار تمديد الخدمة إلى 23 شهرا وتعلم تخصص عسكري.

ومع ذلك، يواجه بيستوريوس تحديات سياسية في تنفيذ هذه الخطة، حيث عارضها شركاؤه في الائتلاف الحكومي. لكنه أشار إلى أن الحزب المحافظ بزعامة فريدريش ميرتس، الذي يُتوقع أن يهيمن على الحكومة المقبلة، يتفق معه على ضرورة تدريب أكبر عدد ممكن من الشباب لتعزيز قوات الاحتياط.

ويعتبر بيستوريوس أن التحديات الأمنية الحالية لا تقل خطورة عن تلك التي واجهتها ألمانيا خلال الحرب الباردة، لكن الفارق الرئيسي هو أن العديد من الألمان لم يدركوا بعد حجم التهديد.

وأكد أن تعزيز القوات المسلحة يتطلب أيضا إصلاحات داخلية، بما في ذلك تعديل الدستور الألماني للسماح بزيادة الديون لتمويل الإنفاق العسكري دون التضحية بالإنفاق العام على الرفاهية.

كما أشار إلى أن المنافسة بين الإنفاق على الرفاهية والإنفاق الدفاعي قد تخلق انقسامات اجتماعية خطيرة. وقال «لا يمكنني تحمل فتح خنادق في مجتمعنا. نحن بحاجة إلى تعزيز أمننا دون التضحية بتماسكنا الاجتماعي».

وأظهر استطلاع للرأي أن 50 في المئة من الناخبين يؤيدون هدفه بزيادة الإنفاق العسكري، في حين يعتقد 15 في المئة أن هذا الهدف لا يزال منخفضا.

الكونغو تبحث عن دعم أنغولي وسط تصاعد المواجهات مع المتمردين

حقق متمردو حركة «إم23» تقدما عسكريا جديدا على حساب الجيش الكونغولي

«وكالات» : في ظل تفاقم الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرى الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي، يوم الاثنين 19 فبراير، محادثات في العاصمة الأنغولية لواندا مع نظيره الأنغولي جواو لورينزو، في مسعى لحشد التأييد الإقليمي لإيجاد حلول دبلوماسية للأزمة المتصاعدة.

تأتي هذه الزيارة في وقت تشهد فيه المناطق الشرقية للكونغو الديمقراطية تصعيدا عسكريا متصاعدا، وسط استمرار المواجهات بين القوات الحكومية وحركة إم23، التي تتهم السلطات الكونغولية رواندا بدعمها. وقد أدى هذا التصعيد إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين وفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد.

وخلال لقائهما في لواندا ناقش تشيسكيدي ولورينزو سبل تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، في إطار الوساطة التي تقودها أنغولا لحل النزاع بين الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويُعد الرئيس الأنغولي أحد الوسطاء الرئيسيين في هذا الملف، حيث قاد سابقا جهودا لخفض التصعيد بين الطرفين عبر لقاءات ومفاوضات متعددة، إلا أن الأوضاع على الأرض ما زالت تتدهور.

وبحسب مصادر مطلعة، طلب تشيسكيدي دعما إضافيا من أنغولا، سواء من خلال الوساطة الدبلوماسية أو عبر تقديم دعم عسكري غير مباشر، مؤكدا ضرورة ممارسة ضغوط على رواندا لوقف دعمها لحركة «إم23».

يذكر أن الاشتباكات في المناطق الشرقية للكونغو الديمقراطية قد تصاعدت في الأسابيع الأخيرة، حيث حققت حركة «إم23» تقدما عسكريا جديدا على حساب الجيش الكونغولي، مما أثار مخاوف من امتداد النزاع إلى مناطق أخرى. وتتهم كينشاسا رواندا بدعم الحركة المتمردة، وهو ما تنفيه كيغالي بشدة، معتبرة أن الأزمة في شرق الكونغو الديمقراطية ناجمة عن صراعات داخلية وتهميش للسكان المنتمين إلى قبيلة التوتسي.

وفي ظل هذه التطورات، تحاول أنغولا إحياء الجهود الدبلوماسية التي أطلقت سابقا في إطار الاتفاقيات الإقليمية، لا سيما مساري لواندا ونيروبي، اللذين يهدفان إلى إيجاد حل سياسي للأزمة.

ولم تُعلن بعد نتائج الاجتماع بين تشيسكيدي ولورينزو، لكن من المرجح أن تستمر أنغولا في لعب دور الوسيط بين كينشاسا وكيغالي، مع احتمالية تعزيز التعاون الأمني بين الكونغو الديمقراطية وحلفائها الإقليميين لمواجهة تصاعد التهديدات المسلحة.

البرازيل: اتهام الرئيس السابق بولسونارو بمؤامرة انقلابية

«وكالات» : أعلنت النيابة العامة البرازيلية، الثلاثاء، أنها وجّهت إلى الرئيس السابق اليميني المتطرف غايير بولسونارو و33 مشتبها بهم آخرين تهمة التخطيط لمحاولة «انقلاب» بهدف منع الرئيس اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا من العودة إلى السلطة إثر انتخابات 2022.

وقالت النيابة العامة في بيان إن الرئيس السابق (2019–2022) والمشتبه بهم الـ33 الآخرين «متهمون بالتحريض على ارتكاب أعمال تتعارض مع السلطات الثلاث ودولة القانون الديمقراطية».

وأضافت أن هذه المؤامرة «كان من بين قادتها الرئيس (بولسونارو) ومرشحه لمنصب نائب الرئيس، واللذان حاولا بشكل منسق وبالتحالف مع أفراد آخرين من مدنيين وعسكريين منع تطبيق نتيجة الانتخابات الرئاسية لعام 2022».

وبحسب النيابة العامة فإن «التحقيقات كشفت (أن المخطط الانقلابي) كان يستهدف قتل الرئيس المنتخب ونائبه، بالإضافة إلى قاض في المحكمة العليا. وقد حظيت هذه الخطة بموافقة الرئيس» بولسونارو.

وتستند اللائحة الاتهامية إلى تحقيق أجرته الشرطة الفدرالية، وخلص إلى أن الرئيس السابق (2019 إلى 2022) «خطط وشارك بشكل مباشر» في هذه المؤامرة الانقلابية.

وفشل المخطط «بسبب ظروف خارجة عن إرادة» بولسونارو بما في ذلك الافتقار إلى دعم كبار المسؤولين العسكريين البرازيليين، بحسب التحقيق.

وأجرت الشرطة تحقيقها طوال عامين، وقد لخصته في تقرير من 800 صفحة عرضت فيه أبرز الأدلة التي جمعتها.

وأكدت النيابة العامة في بيانها أن «محاولة أخيرة» جرت في الثامن من يناير بعد أسبوع من تنصيب لولا، أثناء أعمال شغب شهدتها برازيليا اقتحم خلالها آلاف من أنصار بولسونارو مقار السلطة في العاصمة الفدرالية.

وبحسب التحقيق فإن مرتكبي أعمال النهب والشغب تلك قالوا إنهم تلقوا «تشجيعا» من الرئيس السابق ومتورطين آخرين في المؤامرة المزعومة.

ولطالما أكد بولسونارو (69 عاماً) براءته، معتبراً نفسه ضحية «اضطهاد» سياسي.

وقال بولسونارو للصحافيين، الثلاثاء، بعد غداء مع قادة المعارضة في برازيليا: «أنا لست قلقاً على الإطلاق بشأن هذه الاتهامات».

والرئيس السابق ممنوع من مغادرة البلاد منذ فبراير، كما أنه لا يحق له الترشح للانتخابات قبل عام 2030، وذلك بسبب معلومات مضلّلة حول نظام صناديق الاقتراع الإلكترونية الذي استخدم في الانتخابات الأخيرة.

تتمات

الكويت لا تبنى

المخلص من أجل الوطن، وتشدد دوما على أن «الكويت لا تبنى إلا بسواعد أبنائها»، جرى صباح أمس الاحتفال، الذي أقيم بميدان أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية، وشمله سموه برعايته وحضوره، لتخريج الدفعة السابعة والاربعين من الطلبة الضباط بكلية الشرطة.

وقد تفضل سمو الأمير بتسليم الجوائز والشهادات، على المتفوقين من الخريجين، كما تم إهداء سموه درع الأكاديمية.

وألقى مدير عام أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية العميد علي الوهيب كلمة بهذه المناسبة، قال فيها: مع إطلالة مشرقة لذكرى الأعياد الوطنية، وتشريف سموكم لحفلنا اليوم، إنما يرسخ في نفوسنا رسالة ذات أثر عميق ومعان سامية، مفادها أن الكويت لا تبنى إلا بسواعد أبنائها، ولا تحمى إلا بوفائهم، وتحت قيادتكم الحكيمة يظل هذا الوطن شامخا قويا ماضيا بثبات نحو مستقبل أكثر أمنا واستقرارا.

أضاف: إن حفلنا اليوم هو نتاج رحلة طويلة من العمل الجاد والمثابرة امتدت لأربع سنوات دراسية تلقى خلالها الخريجون العلوم الأمنية والمهارات المهنية التي تؤهلهم ليكونوا درع هذا الوطن وصمام أمنه واستقراره.

وأكد العميد علي الوهيب أن أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية استمرت عبر تاريخها الطويل في السير بخطى ثابتة، نحو تطوير مناهجها التعليمية والتدريبية، واضعة نصب عينيها تحقيق أرقى مستويات التميز والكفاءة وسعيا نحو تطبيق نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي. وفي إطار التكامل العلمي والبحثي والتدريبي قامت الأكاديمية بتعزيز أطر التعاون مع مؤسسات أكاديمية وأمنية محلية وخليجية من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مشترك وعقد شراكات استراتيجية تهدف إلى تبادل الخبرات وتنمية المهارات ورفع كفاءة الكوادر الأمنية.

وشدد على أن جميع جهود الأكاديمية، تحظى باهتمام بالغ ورعاية كريمة من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، حرصا منه على تحقيق أعلى مراتب التميز والإبداع.

وتوجه مدير عام أكاديمية سعد العبد الله الخريجين بكلمة إلى الخريجين، قائلا: اليوم تطوى صفحة الدراسة والإعداد والتأهيل، لكن كتاب العلم والانضباط لا يغلق بل نفتح فيه فصلا جديدا عنوانه «المسؤولية والتضحية والعطاء»، أوصيكم بتقوى الله في عملكم .. حافظوا على القيم الوطنية الراسخة .. التزموا بميثاق الشرف العسكري .. اعملوا بروح الفريق الواحد لتكونوا قدوة في العدل والالتزام والنزاهة.

واختتم العميد الوهيب كلمته بالقول: لا يسعني إلا أن أتقدم لسموكم بأسمى معاني الشكر والتقدي،ر لتشريفكم هذا الحفل الكريم، ولسعيكم الدائم نحو بث رسائل الدعم والمساندة لأبنائكم أعضاء قوة الشرطة، في أداء رسالتهم السامية، ونعاهد سموكم رعاكم الله على بذل كل غال ونفيس للحفاظ على أمن واستقرار هذا الوطن المعطاء.

وكان موكب سموه قد استقبل لدى وصوله إلى مكان الحفل، بكل حفاوة وترحيب من قبل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، ووكيل وزارة الداخلية الفريق الشيخ سالم النواف، والوكلاء المساعدين بوزارة الداخلية.

شهد حفل التخرج سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، رئيس المجلس الأعلى للقضاء رئيس محكمة التمييز المستشار الدكتور عادل بورسلي، وكبار المسؤولين بالدولة، وجمع غفير من أهالي الطلبة الخريجين والمواطنين.

اليحيا : سمو

هنأ الوزير اليحيا المملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعبا، بمناسبة يوم التأسيس ، مضيفا، في تصريح للصحافيين: إن احتفالات المملكة تتزامن مع احتفالات الكويت في فبراير، واحتفالات المملكة هي احتفالات الكويت.

وقد تقدم الحضور، في احتفال سفارة المملكة أمس، سمو الشيخ ناصر المحمد، ووزير الخارجية عبد الله اليحيا، ونائب وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر، وعدد كبير من الشيوخ المحافظين، إضافة إلى عدد كبير من رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى البلاد.

من جهته، قال سفير خادم الحرمين الشريفين لدى البلاد الأمير سلطان بن سعد: إن هذا اليوم بالنسبة لنا كسعوديين، يوم عظيم جدا لأنه هو بداية تأسيس الدولة السعودية التي نراها الآن، فهي الدولة السعودية الأولى تأسست ذاك الوقت على يد الإمام محمد بن سعود، واستمرت من ذاك الوقت واستمرت في أبنائه وذريته الأئمة والملوك حتى وقتنا الحاضر، مضيفا: « وما قامت عليه الدولة السعودية الأولى، استمرت عليه الدولة السعودية الثانية، والمملكة العربية السعودية على الدين الحنيف والشرع الإسلامي ومواقفها دائما ثابتة ومؤيدة لما هو يخدم مصالحها ومصالح الدين الإسلامي.

واشاد الشفير السعودي بالحضور ، متوجها بالشكر لكل من تواصل بالهاتف أو بالتهاني، بقوله: «فهذا إن دل يدل على مكانه ومحبة المملكة لدى الشعب الكويتي، أود أن أتقدم لهم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان

واشاد بالحضور، متوجها بالشكر لكل من تواصل بالهاتف أو بالتهاني، بقوله « فهذا إن دل يدل على مكانه ومحبة المملكة لدى الشعب الكويتي أود أن أتقدم لهم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان، على هذه المشاركة، والأجمل أننا نحتفل بعيد التأسيس وبعدها بأيام نحتفل بالأعياد الوطنية الكويتية، وإن كان الكويت بالنسبة لنا كل يوم بالنسبة لها عيد بالنسبة لنا.

وحول استضافة السعودية للاجتماع الأمريكي الروسي ومدى تأثيره على تعزيز العمل الدبلوماسي ، قال: إن المملكة العربية السعودية هي قبلة العالم الآن، فالجميع يتطلع وينظر إلى ما ستقوم به وما ستفعله، فحتى هذه اللحظة ننتظر ونراقب ما يصدر منها، وعادة سوف تصدر كافة التصاريح عن طريق وزارة الخارجية السعودية متضمنة كل التفاصيل التي تحدث .

واضاف « ان المملكة قبلة ووجهة العالم لما وجدوه ورأوه ولمسوه من مواقفها الثابتة وسياستها الواضحة مع الجميع.

« حماس » : مستعدون

أضاف أن الحركة «أبلغت الوسطاء بهذا الموقف». وأوضح أن هذه الخطوة تأتي «للتأكيد على جدية حماس، واستعدادها التام للمضي قدما في إنهاء هذا الموضوع ،وكذلك المضي في خطوات تثبيت وقف إطلاق النار وصولا للوقف المستدام».

لكنه لم يوضح عدد الإسرائيليين الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس أو فصائل مسلحة أخرى في قطاع غزة، ولا عدد الأحياء منهم بعد انتهاء المرحلة الأولى للتبادل، وفق ما أفادت وكالة فرانس برس.

غير أن مصدرا آخر في حماس قال إن «الحركة لم تفصح عن عدد الأسرى المتبقين، الأحياء أو الأموات منهم، والمعلومات بشأنهم خاضعة للتفاوض في إطار المرحلة الثانية»

أتى ذلك، بعدما أكد رئيس الحركة في غزة خليل الحية أمس، أن حماس ستسلم اليوم الخميس جثث أربع إسرائيليين قتلى، وتطلق سراح 6 أحياء بعد غد السبت.

يذكر أنه وفق اتفاق وقف النار الهش، يتمّ خلال المرحلة الأولى إطلاق سراح 33 محتجزا إسرائيليا في غزة مقابل 1900 أسير فلسطيني في سجون إسرائيل،

على أن تشهد المرحلة الثانية التي من المقرّر أن تبدأ في الثاني من مارس، إطلاق سراح جميع الأسرى وإنهاء الحرب.

ومنذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في يناير الماضي، دأبت «حماس» على إطلاق 3 محتجزين إسرائيليين أسبوعياً، مقابل إفراج إسرائيل عن عشرات الفلسطينيين، ذ أفرجت حماس، السبت الماضي، عن 3 إسرائيليين مقابل إطلاق سراح 369 فلسطينيا من السجون الإسرائيلية، ليرتفع عدد الذين أطلقتهم منذ بدء المرحلة الأولى من الاتفاق إلى 19 محتجزا حيا من أصل 33 إسرائيليا، إلى جانب 5 تايلانديين تم تسليمهم في عملية إطلاق سراح غير مقررة. فيما بقي حالياً 73 إسرائيلياً في غزة، يعتقد أن نصفهم فقط على قيد الحياة، حسب تقديرات إسرائيلية.

في سياق متصل، أفادت هيئة البث الإسرائيلية، مساء الثلاثاء، بأن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو قرر البدء رسمياً في محادثات المرحلة الثانية، لكن الهيئة أكدت أن نتنياهو معني بتحقيق عدة أهداف خلال المباحثات، وهي نزع السلاح في قطاع غزة وإزالة حركة حماس، دون توضيح التفاصيل، فيما أعلنت حركة حماس، مساء الثلاثاء، رفضها نزع سلاح «المقاومة» أو إبعادها عن غزة، مشددة على أن أي ترتيبات لمستقبل القطاع ستكون «بتوافق وطني» فلسطيني.

وقال المتحدث باسم حماس حازم قاسم، في بيان، إن «اشتراط الاحتلال إبعاد حماس عن القطاع حرب نفسية سخيفة».

أضاف أن «خروج المقاومة من غزة أو نزع سلاحها أمر مرفوض»، وشدد على أن «أي ترتيبات لمستقبل قطاع غزة ستكون بتوافق وطني». وأعلنت حماس، أمس الثلاثاء، اعتزامها تسليم أربعة من جثامين محتجزين إسرائيليين، الخميس المقبل، وستة أسرى أحياء، السبت المقبل، على أن تفرج تل أبيب، السبت، عمّن يقابلهم من أسرى فلسطينيين.

في السياق ذاته، كشفت مصادر مصرية أن مشاورات موسعة تجرى بين القاهرة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي بشأن صياغة آلية شراكة وإشراف على لجنة مؤقتة يشكلها المصريون من شخصيات فلسطينية مستقلة لا تتبع أياً من حركتي فتح وحماس أو السلطة الفلسطينية، لإدارة قطاع غزة بإشراف مصري مباشر ومتابعة أوروبية.

وأوضحت المصادر أن القاهرة توصلت لتفاهمات مع حركة حماس بالابتعاد عن كافة مظاهر الإدارة المدنية في القطاع بما فيها الجانب الأمني، مؤكدة أن الحركة أبدت مرونة وتعاونا في هذا الجانب.